مصر

2022-04-13

تقرير الحالــة المجتمعية

(الاحتجاجات عام 2021)

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

تقرير الحالة المجتمعية

(الاحتجاجات عام 2021)

محتوى التقرير

مفاهيم وتعريفات 4

ملخص تنفيذي 5

أولا: الاحتجاجات 7

الاحتجاجات الشعبية 7

الاحتجاجات العُمالية 10

الاحتجاجات النقابية والمهنية 15

ثانيا: الإحصائيات 18

خاتمة 23

مفاهيم وتعريفات

الاحتجاجات الشعبية: هي الاحتجاجات التي يخرج فيها مواطنون بدون وجود أي انتماءات سياسية أو حزبية، وتتميز بمطالبها النابعة من أزماتهم المعيشية والاجتماعية، وتكون غير محددة بأعمار سنية أو نطاق جغرافي.

الاحتجاجات العمالية: هي الاحتجاجات التي يخرج فيها عمال المصانع والشركات مطالبين بتصحيح أوضاعهم، ويكون نطاقها الجغرافي في داخل وخارج المصانع أو أمام الشركات المالكة للمصنع أو الجهات الرقابية على المصنع.

الاحتجاجات النقابية: هي الاحتجاجات التي يخرج فيها نقابيون أو تتدخل فيها النقابة المختصة لحلها أو تكون موجهة ضد نقابة في الأساس، ومن أهم النقابات النشطة في مصر نقابة المحامين والصحفيين والأطباء.

الاحتجاجات المهنية: هي الاحتجاجات التي يخرج فيها أفراد من شركات أو مهن غير منتمية لنقابات محددة أو طبيعة الاحتجاجات غير متعلقة بنقابة بعينها ولا تتدخل النقابة لحلها.

ملخص تنفيذي

لا يتوانى النظام المصري في فرض جبايات على المواطنين رغم الحالة الاقتصادية الصعبة، والوضع المتردي الذي يعيشه أغلب المصريين، فضلا عن تعزيز قبضته الأمنية بشكل مستمر، إذ يدرك السيسي أن القبضة الأمنية الغاشمة هي حصنه أمام الأزمات المعيشية الغارق فيها الشارع المصري، فاستمر السيسي خلال عام 2021 بفرض ضرائب ورسوم جديدة والمساس بقضايا حساسة دون الالتفات لنصائح بعض مؤسساته الأمنية.

فعلى غرار تهديدات السيسي للمواطنين بإنزال الجيش إلى القرى لتنفيذ عمليات هدم المنازل المخالفة في أغسطس 2020، وعقب المظاهرات التي تركزت بالقرى في سبتمبر 2020 احتجاجًا على قانون التصالح على المباني، بدأ النظام في تفعيل المشروع القومي لتطوير الريف المصري تحت مظلة تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية، بالتزامن مع تخصيص ضابط جيش لكل قرية من القرى المدرجة في المشروع من أجل الإشراف على الأعمال المنفذة فيها.

وفي سبتمبر 2021 أعاد السيسي تهديده خلال افتتاحه محطة معالجة مياه بحر البقر بإنزال الجيش للقرى خلال الشهور الستة القادمة للإشراف على إزالة مخالفات الأراضي الزراعية والجسور، إضافة إلى تحمل صاحب التعدي تكلفة إزالتها، وهدد السيسي أيضا بحرمان المخالفين من التموين والدعم الحكومي.

ولم يعد خافيًا أن الحكومة تحاول سد عجز الموازنة من جيوب المواطنين، بجانب التوسع في الاقتراض من الخارج ورهن الأصول المصرية لجهات خارجية، فأصدرت الحكومة العديدَ من القرارات منذ بداية عام 2021، أوَّلها كان فرض ضريبة على فاتورة الكهرباء، وضريبة عقارية وكذلك زيادة ضريبة الاتصالات، فضلًا عن حديث الإعلام حول مشروع قانون تحديد النسل وما قد يقره البرلمان وبموجبه قد تتنصل الحكومة من دعم الأسر سواء في التموين أو الدعم الصحي أو التعليمي وقرارات أخرى خلال العام.

وخلال عام 2021، بلغ إجمالي الاحتجاجات (213) احتجاجًا، جاءت الاحتجاجات الشعبية في المقدمة بواقع (121) احتجاجًا، وتباينت أهدافها ما بين احتجاجات ذات دوافع اقتصادية وأخرى خدمية، وتصدي الأهالي لحملات الإزالة في 44 احتجاجًا مثلت 21% من إجمالي عدد الاحتجاجات أي بزيادة كبيرة مقارنة بالعام الماضي، كما ظهرت احتجاجات لأولياء أمور طلاب محتجين على صعوبة بعض الامتحانات وتسريب امتحانات أخرى خلال العام، وأيضًا احتجاجات رافضة لممارسات قامت بها وزارة الداخلية.

بينما جاءت الاحتجاجات العُمالية بواقع (61) احتجاجًا، لم تختلف دوافعهم عن السابق من مطالب اقتصادية خاصة بتحسين الرواتب، والعلاوات والمستحقات المتأخرة، وأخرى رافضة للفصل التعسفي من العمل، فيما يحاول النظام التخفيف من الاحتجاجات العمالية التي لا تتوقف، عبر عدة وسائل لعل أبرزها التجاوب مع العمال في مطالبهم فضلا عن الوساطة بين العمال وإدارات المصانع والشركات، وعدم تدخل قوات الشرطة سوى في أضيق الحدود، ولعل آخر تلك الحلول هي لائحة العمل الجديدة.

ويبدو أن وزارة القوى العاملة، ووزارة التضامن الاجتماعي على دراية دقيقة بأزمات العمل إذ تحاول اللائحة الجديدة حل معظم أزمات العمال التي رصدناها خلال الاحتجاجات من أزمات الرواتب والفصل التعسفي والتثبيت وبدلات العمل. لكن الأهم من وجود

لائحة جديدة للعمل هي حقيقة تطبيقها من الوزارات المعنية، علاوة على ذلك تنظم تلك اللائحة العمل في القطاع الخاص رغم أن القطاع العام يعاني هو الآخر من أزمات عديدة إذ مثلت الاحتجاجات العمالية في القطاع العام 57% من إجمالي الاحتجاجات العمالية خلال عام 2021.

وعلى الصعيد النقابي والمهني، جاءت الاحتجاجات المهنية في المرتبة الثالثة، حيث بلغت 19 احتجاجًا خلال العام، فيما وصلت الاحتجاجات النقابية إلى 12 احتجاجًا خلال العام وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث عدد الاحتجاجات، على الصعيد المهني تتعدد الدوافع بين مطالب برفع الرواتب وأخرى معترضة على قرارات إدارية، وأخرى مطالبة بالتثبيت، أما النقابيون فكانت نقابة المحامين في الصدارة بأزماتها المستمرة على مدار العام مع وزارة الداخلية و النيابة العامة لما يصفه المحامون بتعرضهم للإهانة والتعدي من قبل الضباط ووكلاء النيابة، لكن نقابة المحامين لم تكن حليفًا بل قام نقيب المحامين رجائي عطية بتشكيل لجنة لمراقبة المحامين على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام والصحف، وتُصدر تلك اللجنة عقوباتٍ تصل إلى إلغاء عضوية المحامي ومزاولته للمهنة.

أولا: الاحتجاجات

تتجدد الأزمات والأعباء التي يتحملها المجتمع المصري دون وجود حلول جذرية لأزمات المواطنين، وتتمثل دوافع الاحتجاجات ومطالبها في مطالب ثورة 25 يناير الرئيسية (عيش – حرية – عدالة اجتماعية)، لكن تستمر الحكومة في زيادة الأعباء وتتنوع فيها، بين طردٍ من المسكن أو العمل وضعف في الرواتب وزيادة في الأسعار، وأزمات صحية، فما كان منهم سوى الخروج في احتجاجات حتى لا تموت مطالبهم معهم، فبلغت الاحتجاجات خلال عام 2021 أكثر من 200 احتجاجٍ.

1. الاحتجاجات الشعبية

تأتي الاحتجاجات الشعبية في صدارة الاحتجاجات خلال عام 2021، ولعل أبرز مطلبين في الاحتجاجات الشعبية هما الخدمات والحقوق المعيشية، ثم الاحتجاجات الرافضة لحملات الإزالة والمتصدية لها، حيث بلغت الاحتجاجات الشعبية 121 احتجاجًا خلال العام بنسبة 56%، منها 53 احتجاجًا بمطالب خدمية، و44 احتجاجًا رافضًا لحملات الإزالة أو بمسمَّاها الجديد تطوير العشوائيات.

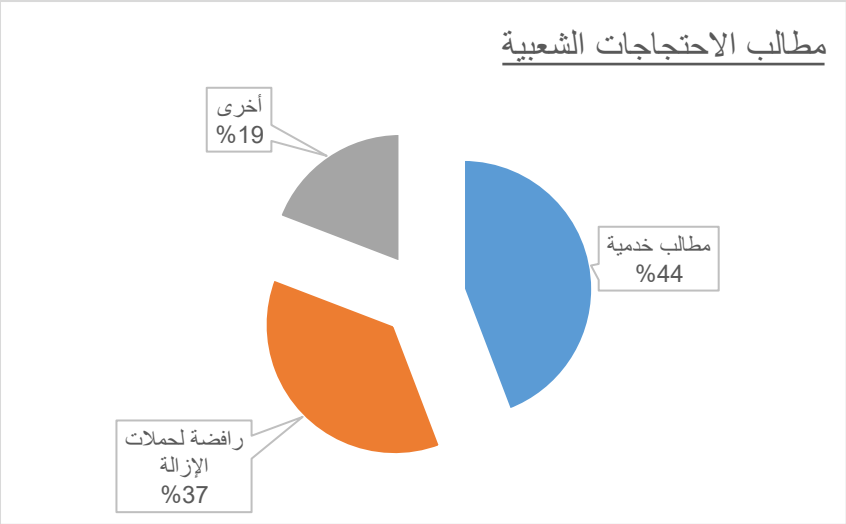

تعددت المطالب الخدمية خلال هذا العام، حيث خرج مئات الأهالي في محافظة الدقهلية رافضين إقامة محطة صرف صحي بجوار المناطق السكنية لما تسببه من ضرر للسكان المجاورين للمحطة فضلًا عن التلوث والمخلفات التي تسببها، وخرجت احتجاجات أخرى مطالبة بحقوق خدمية ومعيشية في كل من دمنهور والمنوفية والعجمي. فخرج أهالي الحسينية بالشرقية يطالبون بتغطية ترعة في طريق إحدى المدارس بسبب تكرار سقوط المواشي والتلاميذ بداخلها، وخرج أهالي إحدى قرى طلخا بالدقهلية يستغيثون لنقل محول كهرباء مكشوف في طريق المارة ووسط البيوت وطالب أهالي عقار مُنهارٍ بكفر عشري بالإسكندرية بتوفير بديل مناسب لهم. وخرج أهالي 45 مصريًا يعانون من أزمات في العراق في المعيشة والعمل مطالبين وزارة الخارجية بالتدخل وحل مشاكل أبنائهم، وطالب أهالي قنا من وزيرة الصحة تحسين الخدمات الطبية نظرا للحالة الصعبة التي يعيش فيها المواطنون، وطالب أهالي المنصورية بالجيزة من المحافظ بناء مستشفى لهم، وتجمهر أهالي قرية بولضو بكفر الدوار لعدم توافر مياه الشرب، وخرج أهالي قرية "الإسكندرية الجديدة" يطلبون نظرة رحمة من الحكومة لضعف الخدمات في القرية.

واحتج أهالي قرية رشيد في البحيرة بسبب الانقطاع المستمر للمياه في القرية وهو ما تكرر في قرية النزهة بمحافظة الدقهلية، وقطع أهالي قرية الروضة طريق الإسكندرية الزراعي احتجاجًا على كثرة الحوادث والوفيات،ومن ثم بدأت المحافظة في تحسين الطريق وأشرف الأهالي على العمال حتى اكتمال أعمال الصيانة. وتجمهر العشرات من المرضى أمام المستشفى العام بالسويس بسبب طرد الموظفين لهم وغلق باب المستشفى وعدم توفير الخدمات لهم.

واستغاث أهالي عزبة التيرو من حوادث محور المحمودية خلال وقفة احتجاجية مطالبين المجلس المحلي بحل الأزمة التي ينتج عنها ضحايا بشكل مستمر، وتجمهر أهالي قرية برديس في سوهاج مطالبين بإنشاء كوبري أعلى مزلقان السكة الحديد، فيما احتج أهالي مركز الحسينية بالشرقية من سوء الخدمات الصحية بالمركز من انقطاع المياه، وأزمات في الصرف الصحي.

وفي سياق آخر يستمر النظام فيه بزيادة الأعباء الاقتصادية على المواطنين فلم تتوانَ الحكومة طيلة عام 2021 عن فرض الجبايات على المواطنين لسد العجز في موازنة الدولة عن طريق رفع الأسعار وزيادة الضرائب والرسوم فكانت البداية بإقرار مجلس النواب تعديلات على قانون المرور تتضمن زيادة رسوم التراخيص الجديدة زيادة سنوية قدرها 6% من أصل قيمة رسم الترخيص.

ومن جهة أخرى ارتفعت أسعار القمح عالميًا، وهو ما سيؤثر بدوره على مصر التي تحتل المركز الأول عالميا في استيراد القمح، حيث تستورد سنويا 11مليون طن قمح على الأقل. وقد حسبت وزارة المالية المصرية سعر طن القمح بمبلغ 255 دولار في موازنة العام المالي 2022/2021. لكن مصر قد استوردت آخر شحنة بسعر 346 دولار للطن الواحد. وهو ما يستنزف المزيد من الدولارات من موارد الدولة، ويدفع باتجاه زيادة أسعار المخبوزات والمعجنات فضلا عن تقليل الدعم عن رغيف العيش.

علاوة على ذلك أعلن وزير التموين في 28 أكتوبر 2021، عن رفع سعر الزيت للعبوة بحجم واحد لتر من 21 إلى 25 جنيهًا جراء ارتفاع الأسعار العالمية. بينما أعلن الوزير استمرار تثبيت سعر رغيف الخبز المدعم عند خمسة قروش لافتًا إلى انتهاء الوزارة من دراسة ملف تسعير الخبز المدعم، وصدور القرار النهائي في الوقت المناسب. كما ارتفع سعر علبة سجائر مارلبورو بأنواعها إلى 44 جنيها، وميريت بأنواعها إلى 48 جنيها، وإل إم بأنواعها إلى 33 جنيها. وتستهلك مصر 4 مليارات علبة سجائر، و50 ألف طن معسل في السنة، بقيمة 75 مليار جنيه. تلك الأسعار المرتفعة تؤثر سلبا على قدرة المدخنين على شراء السجائر مما ينعكس عليهم بالسلب نفسيًا وعصبيًا، وتظهر آثاره في كثرة المشاحنات مع الآخرين في المنزل والعمل.

وأصدرت وزيرة الصناعة والتجارة قرارًا بمنع استيراد التوكتوك ومكوناته الأساسية، مع بحث سُبل استبداله بسيارات ميني ڤان تَسَعُ سبعة ركاب . وتبلغ تقديرات حجم العمالة المباشرة وغير المباشرة في مجال التوكتوك بعشرة ملايين عامل، فيما يقدر عدد التكاتك بحوالي ثلاثة ملايين توكتوك في مصر، ويبلغ حجم الاستثمارات في النشاطات المرتبطة به قرابة خمسة مليارات جنيه. وبهذا القرار المذكور سيحدث اضطرابا في التنقلات بالأماكن الشعبية التي يتمكن التوكتوك فقط من دخول شوارعها الضيقة، كما لم يعط مهلة للمصانع العاملة في تجميع التوكتوك من أجل توفيق أوضاعها والتخلص من المخزونات لديها، وهو ما سيكبدها خسائر كبيرة.
وعلى جانب آخر،نشرت الجريدة الرسمية قرارًا برفع التعريفة الجمركية على الهواتف المحمولة المستوردة إلى 10% ، والذي سينعكس بزيادة في سوق الهواتف بين 10 إلى 14%، وهو ما يلقي بمزيد من الأعباء المالية على كاهل المواطنين.

أزمات بين الأهالي وقوات الشرطة

احتج المئات في محافظة المنيا خلال شهر فبراير 2021، أثناء تشييع جثمان القتيل عادل لطفي متهمين أمين شرطة بقتله ونشرت بعض المواقع الإخبارية والصفحات القبطية عن الحادث، لكن سرعان ما تدخلت النيابة العامة لتتحدث عن ملابسات الحادث حتى لا تتفاقم الأزمة.

كما تكرر خروج احتجاجات ضد ممارسات وزارة الداخلية مرة أخرى، بعد تعدي ضابط شرطة بالضرب على رجل يُدعى محمد يوسف داخل محل دواجن يملكه الأخير في قرية منشأة الكرام بمحافظة القليوبية، والذي أودى بحياته، واستمرت الاحتجاجات لعدة أيام وشهدت تدخل عضو البرلمان محمود بدر والذي طرده المحتجون من القرية، وخلال شهر يوليو قام العشرات من الشباب والأهالي بقطع الطريق في سبورتينج بالإسكندرية احتجاجًا على إخلاء سبيل ضابط دهس 3 شباب كانوا يستقلون موتوسيكل.

حملات الإزالة تحت مسمى جديد

يتبنى السيسي بشكل شخصي ملف حملات الإزالة وهو ما ظهر جليًّا عدة مرات خلال الأعوام السابقة بحديثه المتكرر عنه، وإقدامه في هذا الملف رغم حساسيته الشديدة وما يسببه من أزمات مجتمعية عميقة، وبالرغم من تحذير المؤسسات الأمنية من تبعات ذلك ، لكن لا يمضي عام إلا وتظهر خلاله حملات الإزالة مرة أو مرتين تحت مسميات جديدة من أبرزها حملات حق الشعب، والقضاء على العشوائيات، قانون التصالح، ثم تعديلات قانون الشهر العقاري، وأخيرا التطوير.

وفي نهاية عام 2020 خرجت الحكومة على المواطنين بقانون التصالح الذي أحدث صخبًا كبيرًا على مواقع التواصل الاجتماعي ثم جاءت احتجاجات سبتمبر 2020 ليتراجع النظام عن عدة قرارات منها تأجيل العمل بقانون التصالح، لكن في بداية عام 2021 جاءت الحكومة والبرلمان بمشروع قانون جديد وهي تعديلات في قانون الشهر العقاري وتسجيل الشقق ، القانون الذي اقترحته الأغلبية البرلمانية مُمَثلة في حزب مستقبل وطن وكان من المقرر البدء في تنفيذه رسميًّا في 6 مارس الماضي، إلا أن الحكومة تراجعت عن ذلك وأجلت التنفيذ لمدة عامين.

ويُلزم القانون الجديد شركات الكهرباء والمياه والتليفونات والغاز بعدم التعامل مع المواطنين غير المسجلين للعقود في مصلحة الشهر العقاري، الذي يتطلب مبالغَ تتجاوز الـ20 ألف جنيه لتسجيل بيت مساحته 100 متر مربع، لكن تراجع عنه النظام أيضا لما أحدثه من سخط شديد على مواقع التواصل الاجتماعي واستمرار الاحتجاجات الرافضة لحملات الإزالة تحت أي مسمى لها.

الحكومة تُقصر بيع أراضي المدن الجديدة على المطورين العقاريين فقط

لم يقف التضييق الحكومي على إزالة المنازل وتسجيل العقارات والحملات فقط، بل لم يعد مسموحا لأجهزة المدن الجديدة ببيع قطع الأراضي المخصصة للبناء إلى الأفراد، بعد أن أصدرت وزارة الإسكان تعليمات تقتصر بمقتضاها عملية بيع هذه الأراضي على المطورين العقاريين فقط. وسيؤدي القرار لسيطرة الشركات الكبرى على الأراضي في المدن الجديدة على نحو يرفع أسعار السكن، خاصة أن القرار يأتي في ظل توجه الدولة لتقليص البناء في المدن القديمة، ما يعني أن السكن في المدن الجديدة سيكون هو الخيار الوحيد تقريبًا. وبالتالي يُتوَقع أن تتضرر شرائح واسعة من المواطنين من هذا القرار في الوقت الذي يحصل المواطنون على تعويضات هزيلة في حال إزالة منازلهم.

وتعتبر الاحتجاجات الرافضة لحملات الإزالة من المطالب الأشد خطورة على النظام، لما يترتب عليها من تبعات قد لا يتحملها النظام فالسكن هو الحصن الأخير الذي يحتمي به المواطن وبدونه قد تتحول الاحتجاجات إلى انفجار لا يستطيع النظام السيطرة عليه، وهذا أحيانا يبدو جليًّا في تراجع النظام عن بعض القوانين أو تأجيلها، وما يؤكد ذلك هو تحذيرات مساعدي السيسي ومؤسسات الدولة للسيسي عدة مرات كما ذكر في سبتمبر 2020. فضلا عن ذلك ولكون الاحتجاجات الرافضة لحملات الإزالة هي المطلب الوحيد الذي يتكرر بمختلف الأوقات خلال العام في مختلف أنحاء الجمهورية، رافضين عمليات الهدم التي تحدث أمام أعينهم بعد طردهم من منازلهم.

ولعل أبرز الاحتجاجات الرافضة لحملات الإزالة خلال العام، هي التي خرجت في مدينة نصر والجيزة وجزيرة الورد بالمنصورة والأقصر التي رفضت حملات الإزالة تحت مسمى مشاريع الكباري، وترفض تهديدهم بالقوات المسلحة، وكذلك خروج سكان عقارات بالطريق الدائري رافضين إزالة منازلهم، وآخرون يشكون من قرار هدم منازلهم من أجل تنفيذ محور ترعة الزمر بالجيزة، وأزمة عمارة ترسا بالجيزة بعد تهديد الحي بقطع الخدمات، واحتجاجات أخرى بمنطقة المرج بالقاهرة، علاوة على ذلك استغاثة مزارعي قرية جوجر لتعرض 45 فدانًا من القمح للتلف بسبب أعمال الإنشاء لكوبري في الدقهلية.

أيضا خرجت احتجاجات في كل من كفر الدوار وسكان شارع البترول في منطقة المرج مرة أخرى وأهالي منطقة ألماظة بمصر الجديدة، واحتجاج أهالي منطقة الصيادين بالإسكندرية التي شهدت حالات اعتقالات واعتداءٍ من قوات الشرطة لصد أعداد المحتجين الضخمة. وتشهد الاحتجاجات الرافضة لحملات الإزالة تنوعا كبيرا شاركت فيها أغلب المحافظات وأغلب المناطق باختلاف الطبقات الاجتماعية من القاهرة في مدينة مصر الجديدة إلى الإسكندرية في شمال مصر والنوبة في أسوان جنوبي مصر.

2. الاحتجاجات العُمالية

تستمر الاحتجاجات العمالية باحثة عن حقوق مهدرة من فصل تعسفي، ورواتب مستحقة وعلاوات منتظرة، حيث بلغت احتجاجات العمال خلال العام 61 احتجاجا بنسبة 28% من إجمالي الاحتجاجات، ويحاول النظام بشكل مستمر تهدئة أزمات العمال عبر وزارة التضامن الاجتماعي، والمحافظين من خلال التفاوض مع إدارة المصانع والعمال للوصول لحلول مرضية للطرفين ووقف احتجاج العمال وعودة وتيرة العمل مرة أخرى، لكن أحيانا تخرج الأمور عن السيطرة فتتدخل قوات الشرطة بالتهديد ثم باعتقال العمال والاعتداء عليهم لوقف الاحتجاج.

قانون جديد للعمل

يناقش مجلس النواب في الوقت الحالي مشروع قانون العمل الجديد الذي يؤثر على الملايين من الأشخاص، والذي لم يتم إقراره بشكل رسمي حتى الآن، يحاول النظام عبر ذلك القانون حل أزمات العمل ووقف الاحتجاجات العمالية التي لم تتوقف أبدًا، ينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل في عدة أمور أبرزها أزمات الراتب، والعلاوات، والتأمين الصحي، والفصل التعسفي من العمل. لكن الأزمة ليست في القانون بل في تطبيقه.

يُلزم القانون الجديد صاحبَ العمل بإبرام عقد مع العاملين لديه وذلك عند تجاوزهم مدة أربع سنوات في مقر العمل، ما يعرف باسم التثبيت الإلزامي للعامل، كما لا يحق لصاحب العمل فسخ عقد العمل في عدة حالات أبرزها قيام العامل بتقديم شكوى ضد

رب العمل، كما لا يحق له القيام بفصل التعاقد مع العامل عند قيامه باستخدام حقه في إجازاته التي يكفلها له قانون العمل، ولا يحق لرئيس العمل فصل العامل بغير وجود حكم من جهة قضائية.

كما يلزم قانون العمل الجديد المُشغِّل بدعم تكاليف العلاج ومختلف الخدمات الطبية والعلاجية التي يحتاج إليها العامل وذلك وفقًا للائحة، فضلا عن توفير وسائل للتنقل والإقامة، هذا بجانب وجود عطاءات اجتماعية يتم القيام بمنحها وفقًا للائحة في كل من المناسبات والأعياد الرسمية للدولة.

**محمد وهب الله الأمين العام لاتحاد عمال مصر

يرى محمد وهب الله الأمين العام لاتحاد عمال مصر وعضو مجلس النواب، إن قانون العمل الجديد، يحمل العديد من المميزات للعاملين في القطاع الخاص، أبرزها عدم الفصل التعسفي للعمال وحفظ حقوق العمال كاملة، وأن الإنتاج مقابل الأجر طبقا للدستور. وأوضح وهب الله أن مميزات القانون الجديد أيضا، إلغاء كثير من سلبيات القانون السابق أهمها: استمارة 6 وإقامة محاكم لسرعة التقاضي بين العامل وصاحب العمل حال حدوث مشكلة تعسفية أو في بعض الأمور الأخرى وذلك على غرار محكمة الأسرة والمحكمة الاقتصادية، وهو ما يحل العديد من أزمات العمل التي تؤدي لاحتجاجات.

أبرز الاحتجاجات العمالية خلال العام

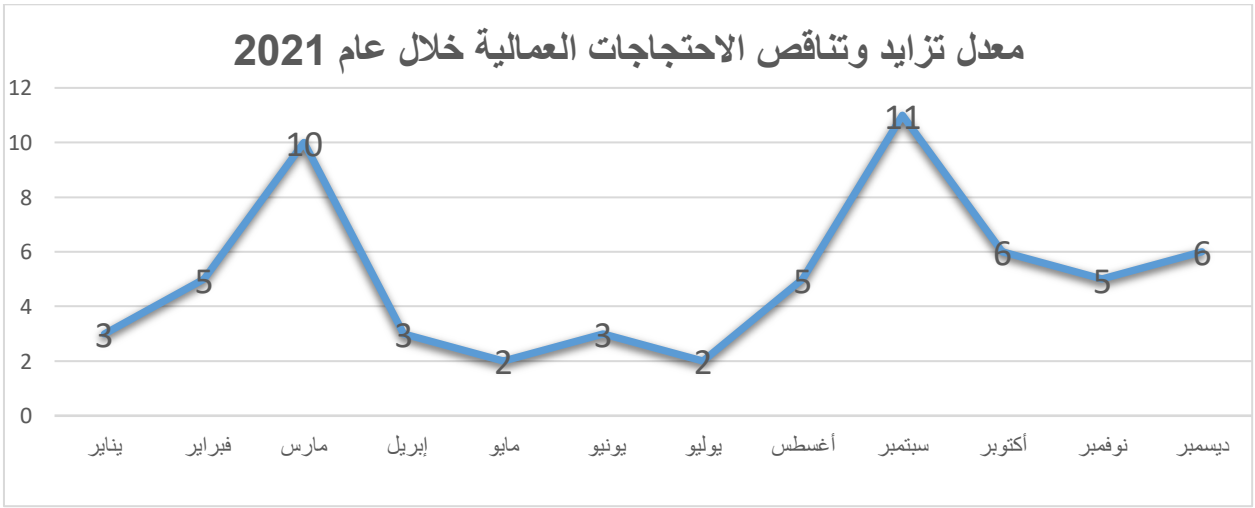

بلغت الاحتجاجات العمالية 61 احتجاجًا بواقع 28% من إجمالي عدد الاحتجاجات خلال عام 2021. كان من أبرزها احتجاج عمال سماد طلخا المستمرة منذ ديسمبر 2020 حتى نهاية شهر فبراير 2021، ثم تطور التعامل معهم باعتقال 8 عمال وتهديد الباقي، لكن مازال العمال مستمرين في احتجاجهم إلى الآن، بالإضافة إلى أزمة مستحقات عمال مصنع الألومنيوم ومصنع السكر بقنا، و قرار إغلاق وتصفية مصنع الحديد والصلب وتشريد العشرات من العمال الذين خرجوا في احتجاجات والتي تطورت خلال شهر فبراير باعتصام أمام المصنع رافضين بيع الشركة وتشريدهم.

واحتج عمال غزل الإسكندرية المفصولون عن العمل بسبب مطالبتهم بمستحقاتهم المتأخرة وعمال شركة سيجوارت مطالبين الإدارة بصرف الأرباح. وخلال شهر مارس أضرب عمال غزل الإسكندرية تضامنًا مع زملائهم المفصولين لتخفيف العمالة بالمصنع، وأعلنت (جلاكسو سميثكلاين) عن توقف مصنعها بمدينة السلام بسبب إضراب العاملين، بالإضافة إلى استمرار أزمة عمال مصنع الحديد والصلب.

**احتجاجات عمال سماد طلخا

واستمرت احتجاجات عمال مصنع الحديد والصلب وعمال مصنع الألومنيوم التي تكررت أزمتهم خلال شهر مايو، واحتج عمال إنتاج ورش السكك الحديد بالعباسية عبر وقفة احتجاجية اعتراضًا على قرار الوزير بتمديد وقت العمل الإضافي. فيما تجمهر عشرات العمال رفضًا لقرار بيع أراضي شركة صان الحجر، واعتصم عمال شركة مياه الشرب بدمياط بمقر الشركة بسبب عدم صرف الرواتب.

واحتج عمال سماد طلخا مطالبين بحل أزماتهم المستمرة بداية من فصل العمال ومحاولات لبيع الشركة المالكة للمصنع، ثم نقل المصنع من محافظة الدقهلية إلى السويس، واعتقال عدد من العمال على خلفية الاحتجاجات، في الوقت الذي تتجدد فيه أزمة ارتفاع أسعار الأسمدة الزراعية خلال الموسم الشتوي الذي بدأ مطلع أكتوبر 2021، مع ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق السوداء بسبب عدم توفرها في الجمعيات الزراعية المعنية بتوفيرها للمزارعين بأسعار التكلفة. وكانت أسعار أسمدة اليوريا في السوق الحر قد ارتفعت هذا العام إلى 9000 جنيه للطن مقابل

4600 جنيه العام الماضي، وطن النترات إلى 7000 جنيه بدلًا من 4500 جنيه، فيما ارتفع طن البوتاسيوم إلى 13000 جنيه بدلًا من 9000 جنيه.

**احتجاجات عمال الحديد والصلب بحلوان

وأضرب أكثر من 2000 عاملٍ في الوردية الأولى والثانية لشركة لورد للصناعات الدقيقة "الأمواس والشفرات" بالمنطقة الحرة بالعامرية بمدينة الإسكندرية، احتجاجًا على تجاهل إدارة الشركة لمطالبهم ورفض التفاوض معهم، وطالب العمال برفع الرواتب وصرف الأرباح السنوية المتأخرة، فيما تراجعت شركة "نايل لينين جروب" ووافقت على مطالب العمال برفع الحد الأدنى إلى 2400 جنيه وجاء ذلك بعد إضراب العمال لمدة أسبوع عن العمل. وقام عمال شركة بيبي كوكا للملابس بالإسكندرية بتحويل وقفتهم الاحتجاجية إلى اعتصام لعدم صرف مستحقاتهم المالية ورواتبهم، وتجمهر عمال فندق إيتاب بمحافظة الأقصر لعدم تطبيق قرار علاوة 2021. فضلا عن احتجاج عمال يونيفرسال الذي دام عدة أشهر بين وقفات احتجاجية وإضراب عن العمل ثم اعتصام حتى رضخت الشركة لمطالبهم في النهاية، لكن بعدها بأسابيع عادت أزمات عمال يونيفرسال من جديد.

**صورة أرشيفية من احتجاجات عمال يونيفيرسال

وشملت الاحتجاجات العديد من القطاعات الإنتاجية مثل قطاعات الغزل والنسيج وقطاعات البناء، والتعدين، والحديد والصلب، والخدمات الفندقية، والزيوت، والكهرباء، وقطاعات إنتاجية أخرى. وتقاربت النسبة بين الاحتجاجات في القطاع الحكومي والخاص.

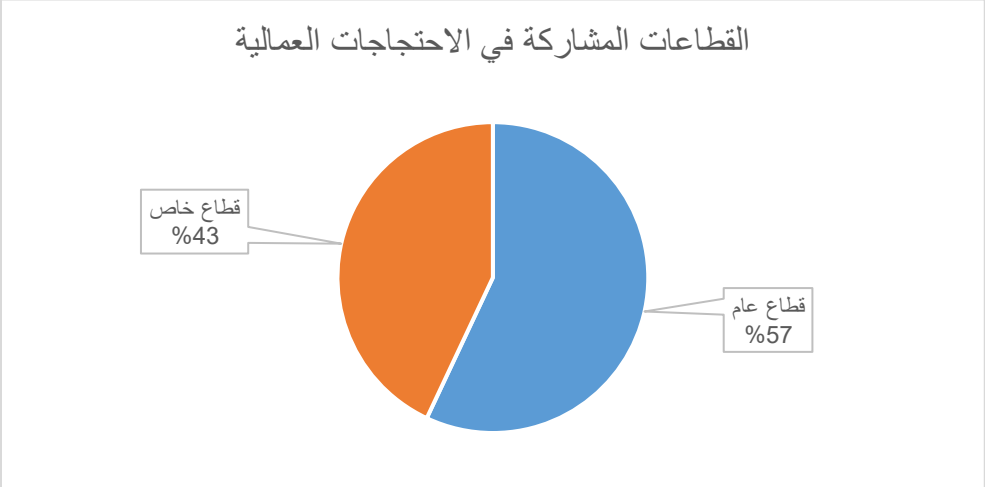

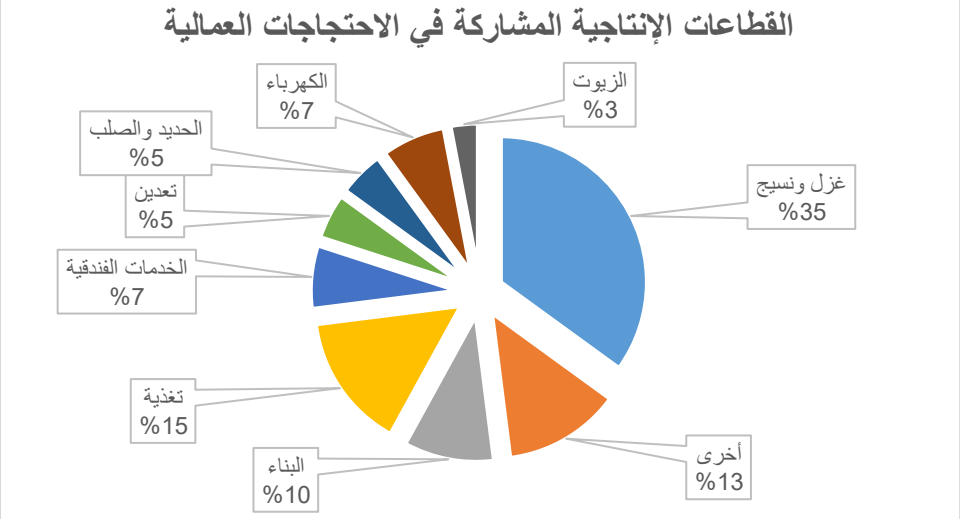

وكانت أهم المطالب التي نادى بها العمال هي الرواتب والمستحقات المتأخرة، ورفض الفصل التعسفي، وطالب البعض الآخر بتثبيت عقودهم، وأيضا وُجدت مطالب بمستحقات مثل التنقلات وبدل السكن والطعام، فيما طالب البعض بحقوقهم في تأمين صحي، وطالب آخرون بحقوقهم في إجازات سنوية.

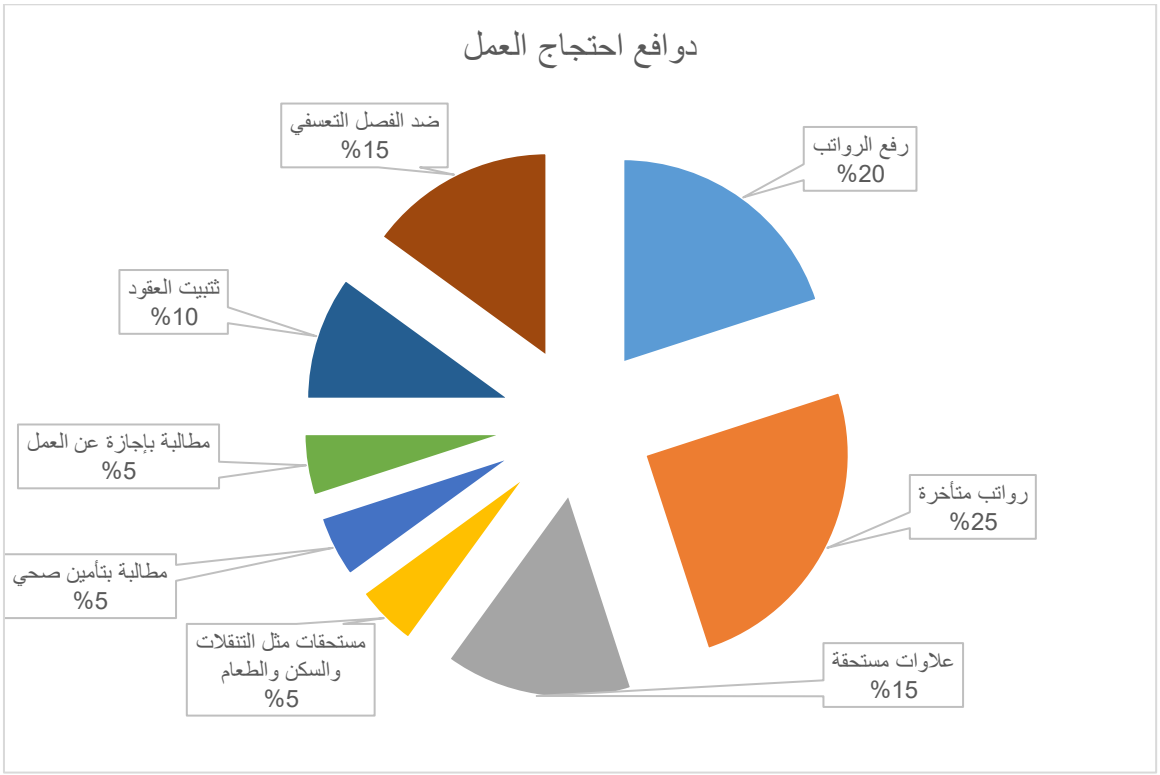

3. الاحتجاجات النقابية والمهنية

جاءت الاحتجاجات المهنية في المترتبة الثالثة، حيث بلغت 19 احتجاجًا بنسبة 8.9% من إجمالي عدد الاحتجاجات، وتنوعت دوافعها بين مطالبات بمستحقات مادية ورواتب متأخرة، وأخرى معترضة على قرارات إدارية، لعل أبرزها إضراب 1300 موظفٍ بشركة (جي إس كا) بعد إعلان الإدارة نية بيع الشركة مطالبين بمستحقاتهم والأرباح الواجب توزيعها على الموظفين، وإضراب سائقي خط (سرس الليان – منوف) بسبب الزيادة في قيمة رسوم المرور، زيادة على ذلك استغاثة معلمي فصول الخدمات بوزير التربية والتعليم وذلك لعدم صرف المستحقات المالية الخاصة بهم، كما احتج أطباء وعاملون بمستشفى العباسية على قرار بيع أرض المستشفى بغرض الاستثمار، لم تكن الاحتجاجات بمستشفى العباسية بأمر جديد بل تتكرر احتجاجاتهم منذ عام 2017. وإضراب العاملين بمستشفى سوهاج التعليمي مطالبين بمستحقاتهم.

**أطباء وموظفو مستشفى العباسية

واستغاث بعض العاملين السابقين بماسبيرو لصرف مستحقاتهم ومعاشاتهم بعد تأخرها لأشهر، فيما احتج العاملون بدار الكتب أكثر من مرة على مدار العام خلال وقفات احتجاجية رافضين إقرار اللائحة المالية، واستغاث عمال التعاقدات بوزارة التربية والتعليم لتثبيت تعيينهم بعد عملهم لأكثر من 15 عامًا دون عقود، فضلا عن إضراب عشرات المدربين بنادي الزمالك لعدم تقاضي مستحقاتهم، واحتج حوالي 200 سائقٍ على المعبر الحدودي بين مصر وليبيا لإنهاء أوراقهم وتسهيل العبور.

وفي ذات السياق استقال إمام مسجد حي السلام في الإسماعيلية من على المنبر خلال صلاة الجمعة بسبب تفتيش وزارة الأوقاف عليه وتعنتهم المستمر معه لنقله من المنطقة لمحافظة نائية، كما نظم العاملون في مصنع أسيوط للأدوية وقفة احتجاجية، للمطالبة بصرف الأرباح السنوية وفي التوقيت ذاته احتج موظفو سيد للأدوية وشركة الإسكندرية للأدوية.

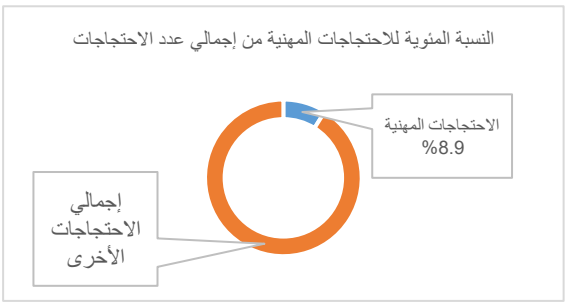

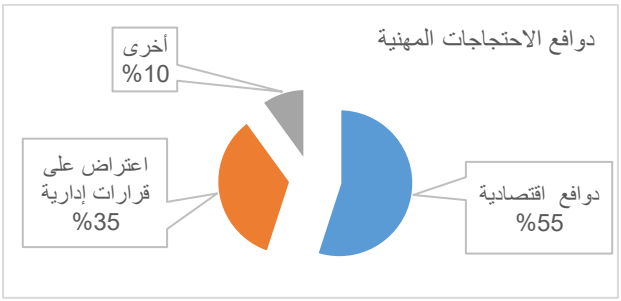

أما على الصعيد النقابي، بلغت الاحتجاجات النقابية خلال العام 12 احتجاجا بنسبة 5.6% من إجمالي الاحتجاجات خلال العام، شهدت نقابة المحامين حراكا ضد ممارسات الشرطة والنيابة العامة من إهانات واعتداءات على المحامين، فامتنع محامون عن المشاركة في انتخابات النقابة الفرعية، كذلك قامت نقابة المحامين الفرعية بكفر الشيخ باحتجاجٍ على قرار تجميد أموال النقابة بالبنوك بحجة ديون مستحقة لصالح الضرائب وهو ما تسبب في توقف بعض الرواتب لعاملين في النقابة ومستحقات لبعض المحامين، واحتجاجات أخرى اعتراضًا على اعتداء أمين شرطة على نقيب المحامين بمدينة تلا.

واحتج عدد من محامي مطروح خلال وقفة احتجاجية بمجمع المحاكم رفضًا للتعدي اللفظي من مأمور أحد أقسام الشرطة على بعضهم أثناء إنهاء بعض الأوراق، وتضامن معهم محامي إيتاي البارود بالبحيرة خلال وقفة احتجاجية أمام المحكمة. واحتج العشرات من محامي الإسكندرية أمام النيابة العامة رافضين الإهانات والاعتداءات المتكررة التي تُمارس ضدهم من وكلاء النيابة وبعض أفراد الشرطة

طالب المحامون نقيبهم بالتدخل عدة مرات لإيقاف تلك الممارسات، والذي بدوره حاول التدخل لحل الأزمة لكن على ما يبدو أن تدخله كان شكليًّا فقط لما بدر من النقابة بعد ذلك من محاولة تقويض المحامين ومنعهم من الاعتراض بعصا لجنة الرقابة الجديدة.

**رجائي عطية نقيب المحامين

لجنة للرقابة على ما ينشره المحامون

في يوليو 2021 أصدر نقيب المحامين قرارا بتشكيل لجنة برئاسة وكيل نقابة المحامين وتضم في عضويتها ثلاثة عشر عضوًا من المحامين الذين يشغل بعضهم مواقع نقابية بمجلس النقابة العام والنقابات الفرعية، تقوم اللجنة بمتابعة ما ينشره المحامون من آراء على مواقع التواصل الاجتماعي أو مقالات تنشر في الصحف أو تصريحات تظهر في الإعلام، وتستخدم اللجنة الفقرة 5 من المادة 13 من قانون المحاماة والذي قد يترتب عليه سقوط قيد المحامي.

تكررت الشكاوى النقابية مرة أخرى لكن من نقابة الصحفيين عبر وقفة احتجاجية وشكوى جماعية من صحفيين ضد وزير الآثار بسبب اعتداء حرس الوزير على أحد الصحفيين، هذا وقد تجمهر العشرات من الصحفيين أمام مكتب النقيب مرتين خلال شهر سبتمبر للمطالبة بالموافقة على قيد صُحفهم بعد أن استوفت الشروط القانونية والإجراءات. أما بالنسبة للأطباء فاحتجت النقابة ومعها الأطباء على قانون الزمالة الجديد الصادر من وزارة الصحة، وطالبوا بمراجعة الأمر مرة أخرى لما فيه من إجحاف في حق الأطباء.

ثانيا: الإحصائيات

1. كيف كانت طبيعة الاحتجاجات خلال عام 2021، وكيف كان رد النظام؟

يقارن المخطط الآتي معدل تزايد وتناقص الاحتجاجات خلال عام 2021، وكيف كانت طبيعة رد فعل النظام على تلك الاحتجاجات، حيث تكرر خلال العام ما حدث في 2020 من تجاوب النظام مع العديد من الاحتجاجات بل أحيانًا تُحل بعض الاحتجاجات عند التلميح فقط بالاعتصام أو الإضراب أو الخروج في تظاهرة، فخلال عام بلغت الاحتجاجات 213 احتجاجًا، فيما تجاوب النظام مع تلك الاحتجاجات في 61 مناسبة أي بنسبة 28.6% من إجمالي أعداد الاحتجاجات خلال العام، وبلغت اعتداءات النظام على الاحتجاجات 3.7% في 8 مناسبات فقط خلال العام، بينما جاءت ذروة الاحتجاجات في عام 2021 خلال شهر فبراير.

الشهر	عدد الاحتجاجات	التجاوب مع الاحتجاجات	الاعتداءات
يناير	15	10	2
فبراير	25	15	3
مارس	24	13	1
إبريل	15	5	0
مايو	20	3	1
يونيو	12	0	0
يوليو	12	0	0
أغسطس	19	8	0
سبتمبر	21	0	0
أكتوبر	15	4	0
نوفمبر	17	3	1
ديسمبر	18	0	0

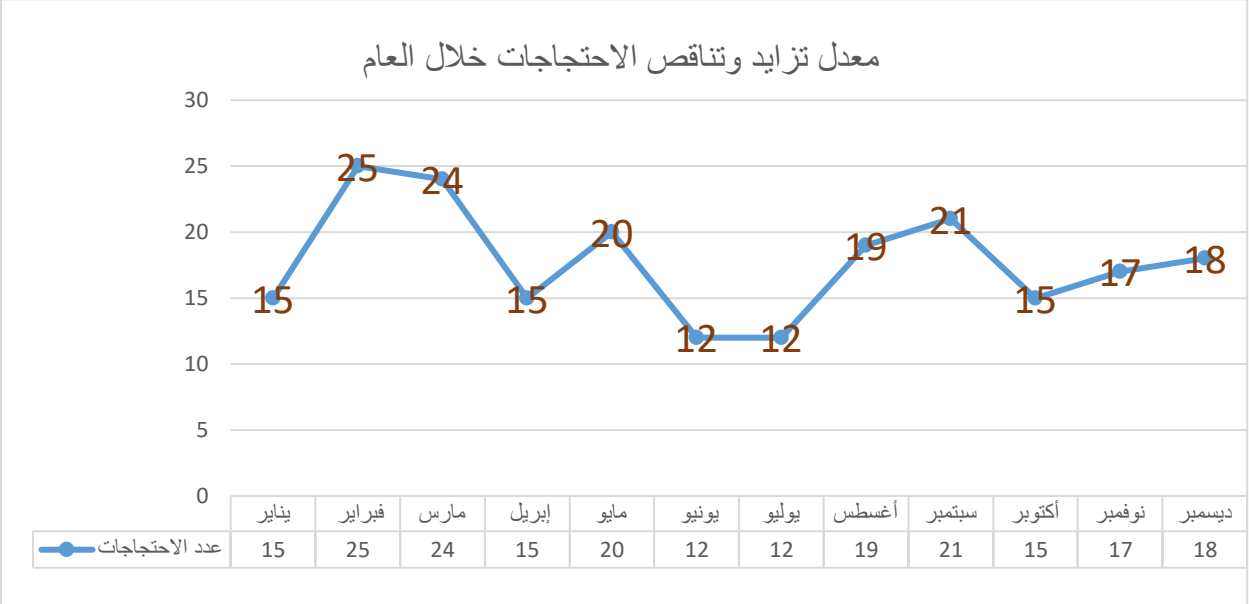

** الإحصائيات حتى 30 ديسمبر 2021

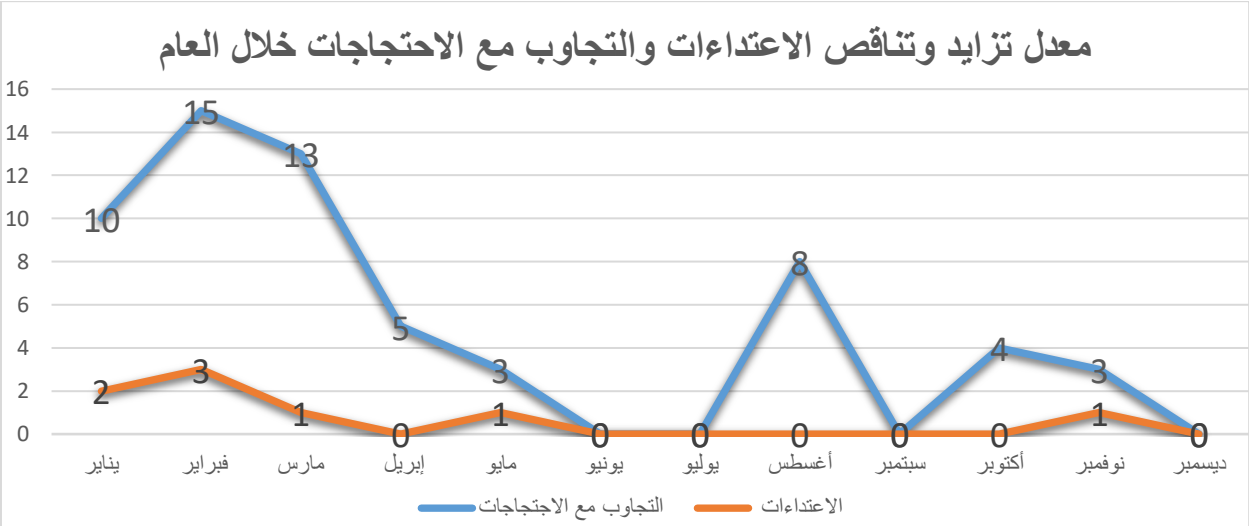

2. التوزيع الجغرافي لاحتجاجات خلال عام 2021؟

يشرح المخطط التالي التوزيع الجغرافي للاحتجاجات على مستوى الجمهورية خلال عام 2021، والتي بلغت 213 احتجاجًا كما ذكرنا، جاءت العاصمة في صدارة الترتيب ب 39 احتجاجًا بنسبة 16.9% من إجمالي عدد الاحتجاجات خلال العام، ثم جاءت الجيزة بـ 31 احتجاجا بنسبة 14.5%، ثم الإسكندرية بـ8.9%، ثم الدقهلية بـ7.9%، ثم جاءت القليوبية بـ 7%، ومحافظة الغربية بـ 6.5%، ومن ثم بقية المحافظات بأقل من 4% من إجمالي عدد الاحتجاجات.

المحافظة	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
القاهرة	36	%16.9
الجيزة	31	%14.5
الإسكندرية	19	%8.9
الدقهلية	17	%7.9
القليوبية	15	%7
الغربية	14	%6.5
الشرقية	8	%3.7
البحيرة	8	%3.7
المنيا	8	%3.7
أسوان	7	%3.2
المنوفية	6	%2.8
الإسماعلية	5	%2.3
6 أكتوبر	5	%2.3
بورسعيد	4	%1.8
حلوان	4	%1.8
قنا	4	%1.8
الأقصر	4	%1.8
والبحرالأحمر	3	%1.4
دمياط	3	%1.4
الفيوم	3	%1.4
أسيوط	2	%0.93
السويس	2	%0.93
بني سويف	1	%0.4
مطروح	1	%0.4
سوهاج	1	%0.4
كفرالشيخ	1	%0.4
شمال سيناء	1	%0.4

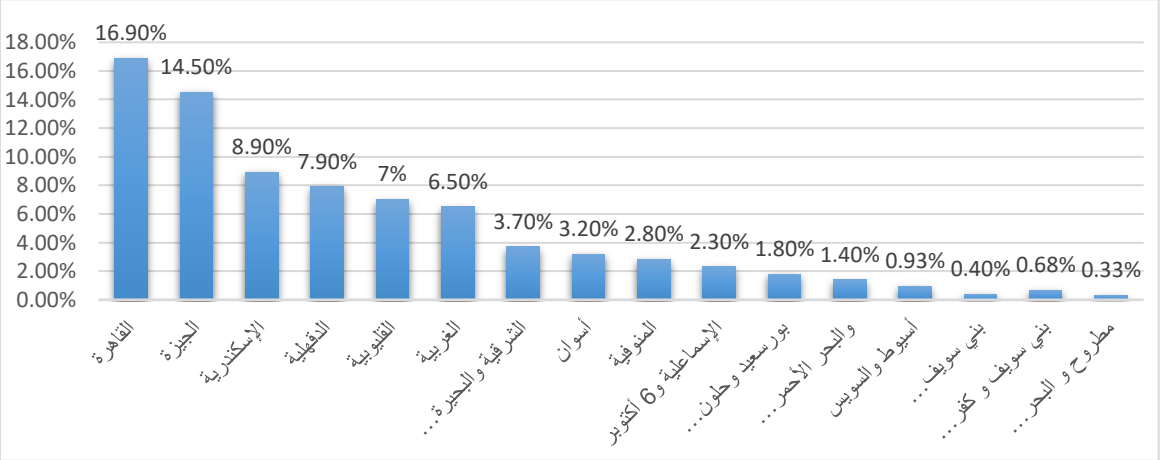

3. دو افع احتجاجات المصريين في 2021؟

يُبين المخطط التالي النسبة المئوية لأهداف الاحتجاجات بالنسبة لإجمالي عددها الذي بلغ 213 احتجاجا خلال عام 2021، كان الهدف الأول الذي دفع معظم المحتجين والمتظاهرين للخروج والتظاهر هو المطالبة بحقوق مادية واقتصادية والتي بلغت 71 احتجاجًا، ثم جاءت في المرتبة الثانية الاحتجاجات ذات الدوافع الخدمية بـ 53 احتجاجا ، وفي المرتبة الثالثة رفض حملات الإزالة وقانون التصالح والتي كانت تحت مسمى جديد "حملات تطوير العشوائيات" فبلغت 44 احتجاجًا، وبلغت الاحتجاجات الرافضة لقرارات إدارية 12 احتجاجا، و10 احتجاجات رافضة لممارسات وزارة الداخلية وأمناء الشرطة و اعتداء وكلاء النيابة على محامين، و 5 احتجاجات لأولياء أمور طلاب لأسباب مختلفة.

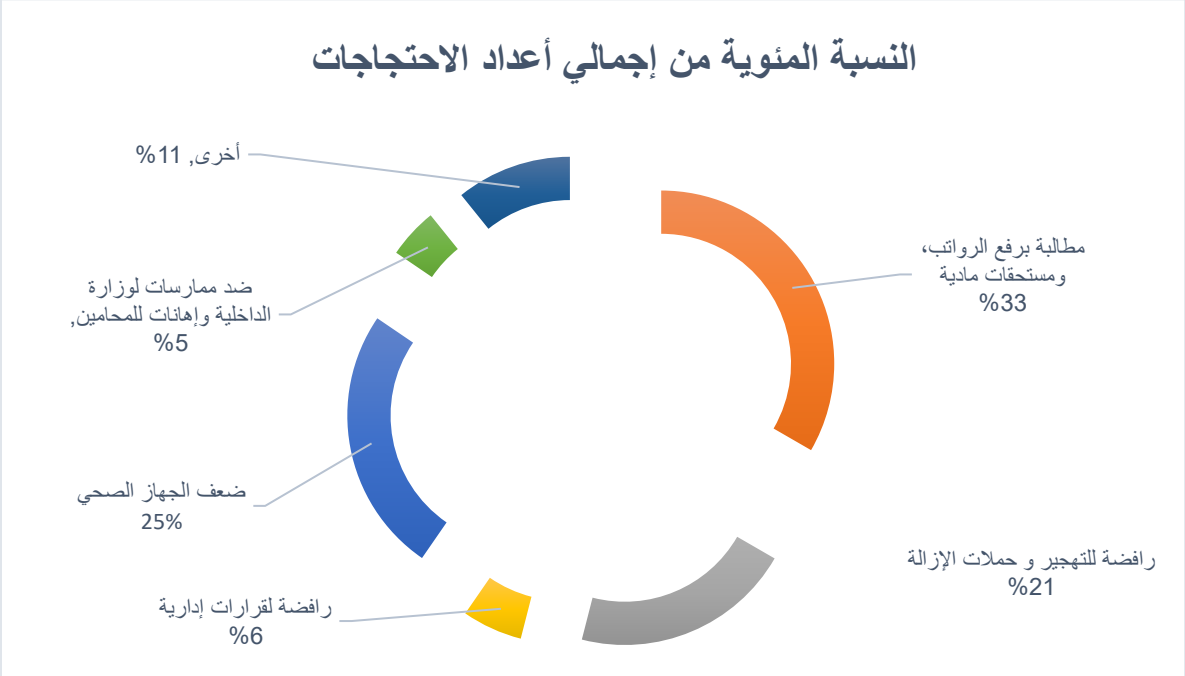

4. من هم المشاركون في احتجاجات 2021؟

الشكل التالي يشرح نوعية المشاركين في الاحتجاجات خلال عام 2021، حيث تصدرت الاحتجاجات الشعبية بنسبة 56 % بعدد 121 احتجاجًا من إجمالي 213 احتجاجا، بينما جاء في المرتبة الثانية الاحتجاجات العُمّالية بنسبة 28% بعدد 61 احتجاجا، وفي المرتبة الثالثة الاحتجاجات المهنية بنسبة 8.9% بعدد 19 احتجاجا، وفي المرتبة الرابعة الاحتجاجات النقابية بنسبة 5% بعدد 12 احتجاجا.

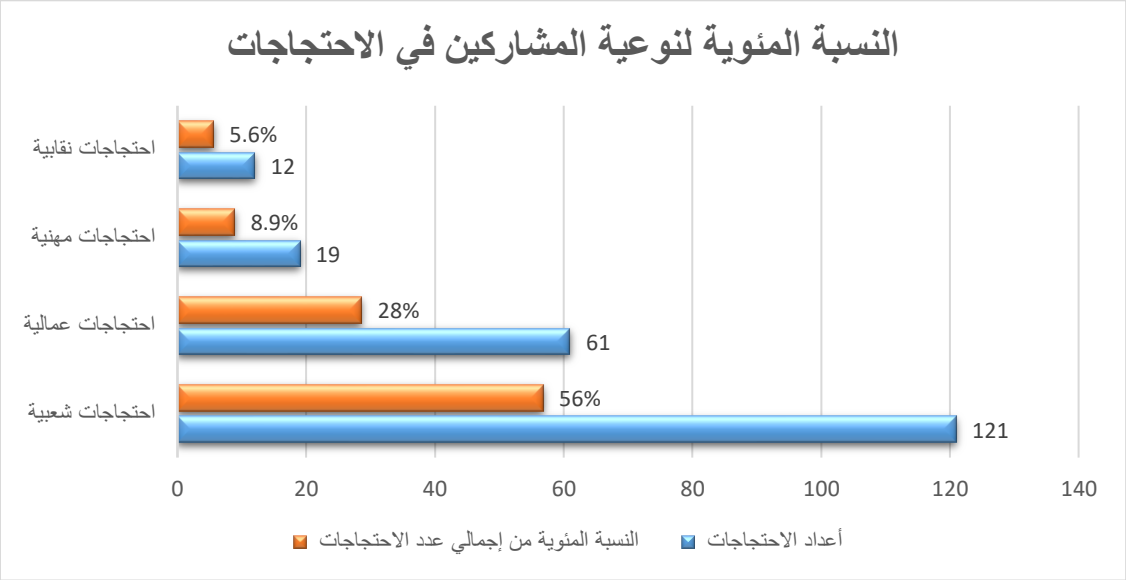

5. العلاقة بين أعداد ونوعية المحتجين

يبين المخطط التالي العلاقة بين نوعية المحتجين وأعدادهم خلال الاحتجاجات، والتي قسمت إلى عشرات ومئات فلم تتخطَّ الاحتجاجات خلال عام 2021 حاجز المئات، حيث بلغت الاحتجاجات الشعبية 121 احتجاجا: 115 احتجاجا شارك بها العشرات و6 احتجاجات شارك بها المئات، فيما بلغت الاحتجاجات العُمالية 61 احتجاجًا : 50 احتجاجا شارك بها العشرات و11 احتجاجا شارك بها المئات. وفيما يخص الاحتجاجات المهنية والنقابية، جاءت الاحتجاجات المهنية بواقع 19 احتجاجًا : 15 احتجاجا شارك بها العشرات و4 احتجاجات شارك بها المئات، فيما بلغت الاحتجاجات النقابية 12 احتجاجا: 8 احتجاجات شارك بها العشرات و4 احتجاجات شارك بها المئات.

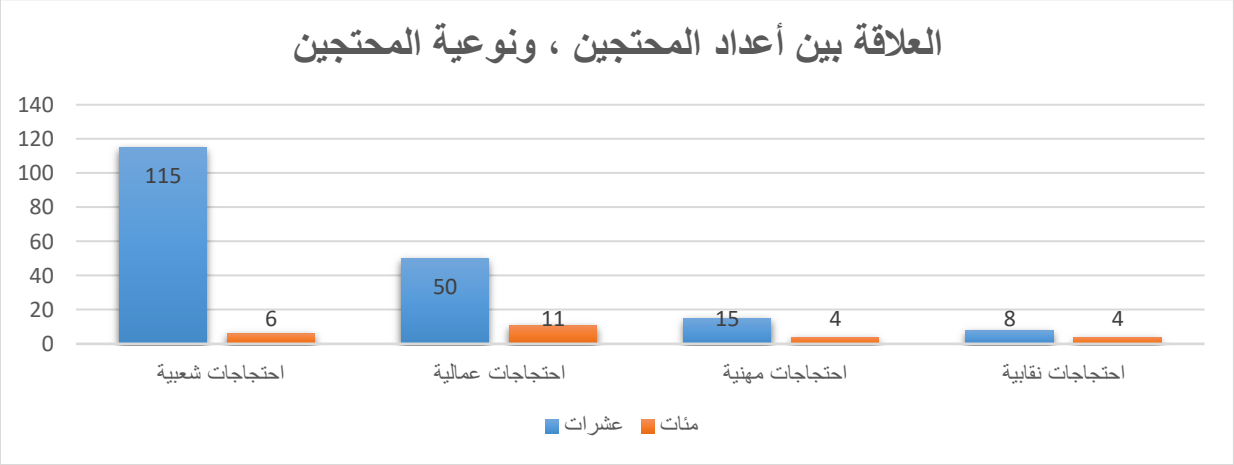

6. كيف يحتج المصريون؟

تنوعت طرق التعبير عن الرأي والاعتراض خلال عام 2021، بين الوقفات الاحتجاجية والاعتصام والإضراب عن العمل، علاوة على قطع الطريق وحرق إطارات السيارات فجاءت في المرتبة الأولى الوقفات الاحتجاجية بـ 103وقفة احتجاجية، ثم الاعتصامات حيث بلغت 50 اعتصاما، فيما جاءت الإضرابات بواقع 45 إضرابا خلال 2020، و15 أخرى بين قطع الطريق والاستقالة والتهديد بوقف حملات الإزالة وحرق إطارات السيارات.

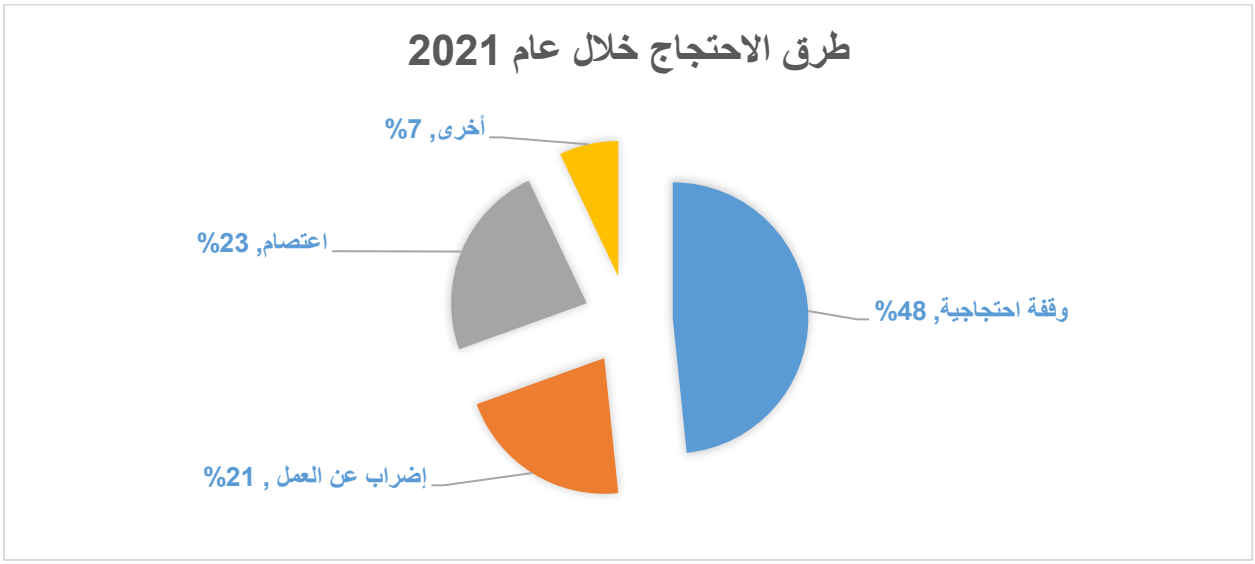

خاتمة

لم يعد هناك شك في أن المجتمع المصري يعاني من أزمات جلية لا يجد لها حلولا، إذ تتراكم المعاناة يومًا تلو الآخر من قرارات حكومية مجحفة، وغياب لأي حلول تخفف من الوضع الاقتصادي القاسي الذي يفرضه النظام مع كل قرار جديد، إضافة لذلك سطوة النظام على الحياة السياسية والعامة، فلم يعد هناك صوت آخر يتحدث بصوت المجتمع وما يعانيه، لكن يمكن القول إن الضغوط المتزايدة على قطاعات واسعة من الشعب تمثل تراكمًا لحالة الغضب الذي لن يكمن كثيرا أمام بطش وتعنت النظام الحاكم، فالفقر

والجوع وفقدان المأوى دفع المواطنين للخروج في أكثر من 200 احتجاجٍ خلال العام رغم التكلفة الباهظة التي قد يتحملها المواطنون نتيجة مطالبتهم بحقوقهم.

يدرك النظام وعلى رأسه السيسي، أن قبضته الأمنية هي صمام الأمان لبقائه واستمرار نفاذ قراراته، لكن من جهة أخرى تحاول مؤسسات الدولة تخفيف بعض القرارات أو تأجيلها لما تدركه من خطورة ذلك وما قد يتبعه من انفجار شعبي مفاجئ، لكن يعود السيسي ليهدد بنزول الجيش مرة أخرى للشارع، في رسالة ليست للشعب فقط بل لمؤسسات الدولة التي تخالف السيسي في رأيه.

وعلى الجانب الآخر، تحاول مؤسسات الدولة تطوير أساليبها في التعامل مع الجماهير لامتصاص الغضب الشعبي على بعض القرارات، بمتابعة حثيثةٍ لمواقع التواصل الاجتماعي حتى تعمل على حل الأزمات أحيانا قبل وقوعها وهو ما حدث في قانون التصالح وقانون الشهر العقاري حيث أدرك النظام خطورة القرار وما قد يترتب عليه نتيجة الغضب الشديد الذي ظهر على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن حل بعض الأزمات التي كادت أن تتحول لاحتجاجات ظهرت بشكل بسيط على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى صعيد الاحتجاجات أصبح النظام مدركًا مدى خطورة مواجهة الاحتجاجات بالعنف وما قد يسببه ذلك من تراكمات قد تؤدي لانفجار غير متوقع ، فمنذ 2020 بدأ النظام سياسية جديدة أبرز ملمَحَين لها هما الاستجابة لبعض الاحتجاجات وتقليل الاعتداءات قدر المستطاع، فتجاوب النظام خلال عام 2021 مع 61 احتجاجا وقام بالاعتداء على 6 احتجاجات فقط.

لكن الأهم من تلك السياسات الجديدة، هي حاجة المواطن لحلول جادة للأزمات التي يعيشها يوميًّا،والوضع الاقتصادي المتردي، وأيضًاعدم المساس بالمسكن وهو الحصن الأخير للمواطن ، فبدون ذلك لن يتغير المشهد الاحتجاجي في مصر وستستمر المعاناة ، فلا وجود لحياة كريمة، ولا وجود لأي أفق سياسي من معارضة إلى منظمات مجتمع مدني إلى أحزاب صورية ، وبرلمان لا يعلم أحد من بداخله، وفوق كل ذلك تراجع مصر للمركز 117 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بعد أن كانت في المركز 106 في عام 2019.

وبالنظر لمعدلات الاحتجاجات خلال 3 أعوام نجد أن عام 2019 شهد 161 احتجاجا، وخلال عام 2020 بلغت الاحتجاجات 295 احتجاجا منها 90 احتجاجا على أقل تقدير خلال أحداث سبتمبر الثانية، وخلال عام 2021 بلغت الاحتجاجات 213 احتجاجا، إلا أن احتجاجات سبتمبر 2020 هي ذروة الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام والتي خرجت في العديد من محافظات مصر.

وإذا قمنا بفصل تلك الاحتجاجات نجد أن الاحتجاجات على الأزمات المجتمعية والمعيشية تتزايد من 2019 حتى 2021، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية احتجاجات سبتمبر وما مثلته من أزمات للنظام جعلته يتراجع عن عدة قرارات تمس الأزمات المعيشية على سبيل المثال لا الحصر قانون التصالح مع المخالفات وبطاقات التموين ، وفي سياق متصل رفع الحد الأدنى للأجور في محاولة لإرضاء الرأي العام.

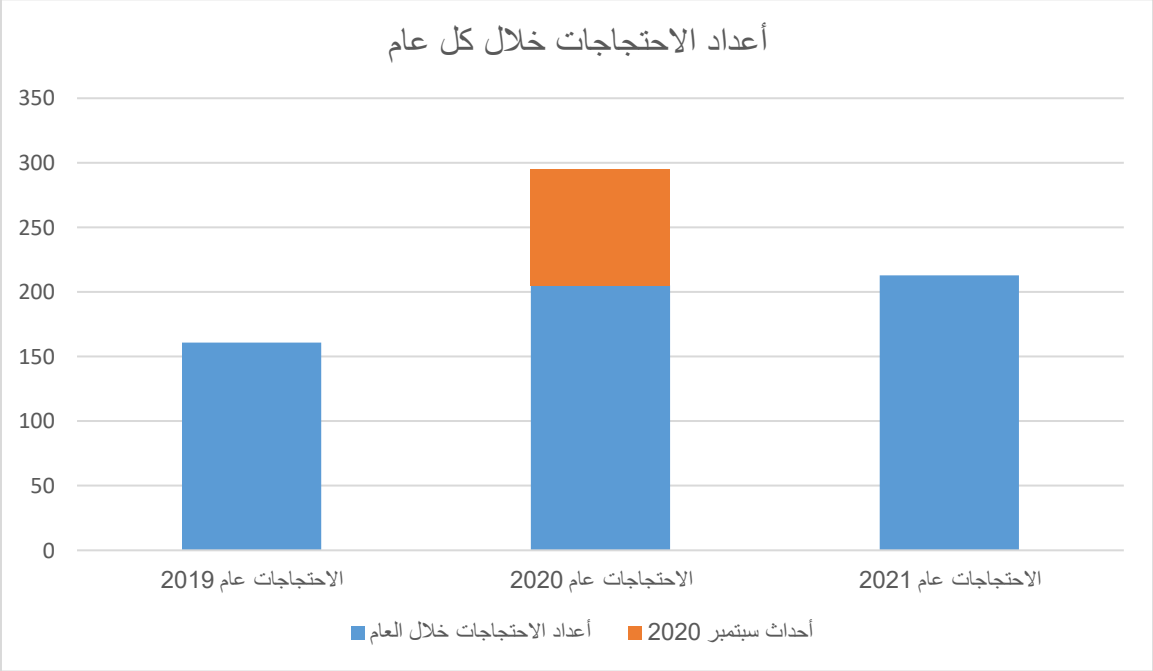

ختامًا، يمكننا القول إن فئات الشعب المصري تعبر عن مطالبها واهتماماتها بحسب الأدوات المتاحة لها بالرغم من القبضة الأمنية الشديدة للنظام والمصير المجهول للاحتجاجات، وهذا يشير إلى مدى تمسك المصريين بالأمل في تحسين أوضاعهم المعيشية، أما بالنسبة لتمادي النظام في تجريد المواطنين من حقوقهم وممتلكاتهم فهو يمثل ذروة التعنت والعته السياسي لدى النظام الحاكم، فبعد تجريد المواطن من مسكنه ماذا يتبقى له من مساحة أمان اجتماعية يستشعرها في وطنه.